التحالف الأوربي للبترول في السودان

أسس مرجعية لاستغلال البترول في السودان خلال الفترة الانتقالية

12 مايو 2004

بعد ستة اشهر من التوصل لاتفاقية سلام السودان بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان ستبدأ فترة انتقالية تمتد لستة سنوات تتاح خلالها العديد من الفرص للقطاع الخاص ليصبح من قوى الخير في السودان. لن تعالج اتفاقية السلام كل علل السودان المزمنة فورا، فقد عانى السودان طويلا من مشكلات التنمية غير المتكافئة، النزاعات الداخلية المتعددة، الفساد، ثقافة العنف، العنصرية وعداءات المركز والهامش وسيبقى تراث طويل من الحكم التعسفي القمعي وغير الخاضع للمساءلة تحديا جسيماً لأية شركة ترغب في المساهمة في التنمية المتكافئة والسلام.

إن على صناعة البترول التي أثارت الكثير من العداءات بتحولها لمركز للعمليات الحربية والانتهاكات الفادحة لحقوق الإنسان لسنوات طويلة أن تعيد النظر جذريا في الطريقة التي تعمل بها. على الاستثمارات البترولية أن تعيد تكييف أنشطتها وفقا للحقائق الجديدة في السودان وأن تبدأ العمل وفقا لمبادئ القانون الدولي ونصوص ومرامي اتفاقية السلام والالتزام بمعايير السلوك التجاري اللائقة والمقبولة طوعاً.

الأسس المرجعية الأربعة عشر المذكورة أدناه تستند على هذه المصادر الثلاثة، وهي أسس محددة لكل قطاع على حدة وتشكل إضافة لمبادئ الاستثمارات النزيهة في السودان خلال الفترة الانتقالية أعدها التحالف الأوربي للبترول في السودان وهي توفر للشركات إطارا يمكنها من تحقيق افضل الفوائد من الثروة البترولية السودانية لصالحها وصالح المجتمع، ويمكن أن تشكل في نفس الوقت معيارا لالتزام شركات البترول بالتنمية السلمية المتكافئة.

يمكن لشركات البترول أن تلعب دوراً إيجابيا في سودان ما بعد الحرب إذا التزمت بالأسس المرجعية التالية:

الظروف والالتزامات

1- اتفاقية سلام شاملة تنهي فعليا استهداف السكان المدنيين والمنشآت في وحول مناطق عمل الشركة.

2- التوصل إلى اتفاق رسمي وفعال مع جميع الأطراف والفصائل المسلحة في منطقة عمل الشركة حول كيفية تأمين المنشآت والسكان المدنيين في منطقة الامتياز.

3- أن تكفل حرية وسلامة الوصول والحركة غير المشروطة في كل منطقة امتياز الشركة وألا تدخر الشركة وسعا للحفاظ على هذه الحالة.

4- أن تبذل الشركة ما بوسعها لدعم عملية السلام والعمل على تذليل أية نزاعات أخرى محتملة ما أمكن ذلك. وتعمل الشركة على مراقبة وتوثيق أي خرق لمرامي ونصوص اتفاقية السلام تحدث في مناطق عملها وأن تخطر بذلك الهيئة الدولية التي ستعمل على مراقبة الالتزام باتفاقية السلام، وأن تعمل بفعالية للاتصال بمسؤولين حكوميين على مستوى عال لإنهاء تلك الخروقات وإذا لم ينجح ذلك في إنهاء الخروقات تعمل على إخطار هيئات حقوق الإنسان الدولية الحكومية وغير الحكومية.

5- وضع إطار زمني ملزم لتوفيق الوضع الأمني للشركة على أساس المبادئ الطوعية للأمن وحقوق الإنسان وطلب المساعدة من بلدانها الأصلية في هذا المجال.

6- الكشف الكامل عن المبالغ والأجهزة والمعدات والخدمات التي تخصصها الشركة للأغراض العسكرية والأمنية والاستخدامات المزدوجة.

7- عدم التمييز على أساس الدين أو العرق أو النوع أو الميول السياسية والعمل بفعالية لتطوير القوى العاملة في كل المستويات بطريقة تعكس تكوين السكان المحليين في المنطقة بطريقة عادلة.

8- تأسيس آليات للحوار وبناء شراكة بين كل الأطراف المعنية على كافة المستويات حول كل العمليات التي تؤثر على المجتمع للتوصل إلى برنامج عمل اجتماعي اقتصادي سلمي لمنطقة الامتياز تنسجم مع المبادئ والسياسات المتفق عليها وطنياً وتدعم نصوص ومرامي اتفاقية السلام.
9- أن تستخدم الشركة نفوذها وثقلها لدى الحكومة والمنابر الأخرى لتشجيع تبنى نظام شفاف وشامل لإدارة الإيرادات المالية، والانتباه والعناية بالظروف التي قد ينجم عنها نشوب نزاع حول تخصيص الإيرادات أثناء العمل على تطبيق تلك القواعد والإجراءات الشفافة لتخصيص الإيرادات.
10- الإصرار على الكشف عن كل وكافة والمبالغ من الضرائب والعوائد والرسوم وكل التعاملات المالية مع الحكومة و/أو هيئات القطاع العام الأخرى.
11- الإصرار على الكشف عن كل اتفاقيات قسمة الإنتاج والاتفاقيات الأخرى مع الهيئات الحكومية، وإعادة التفاوض على اتفاقيات قسمة الإنتاج السارية حاليا لتضمينها المعايير الاجتماعية والبيئية ومعايير حقوق الإنسان المعتمدة والإصرار على تضمين هذه المعايير في اتفاقيات قسمة الإنتاج الجديدة يتم التفاوض عليها وكل الاتفاقيات الأخرى.
12- تقديم الدعم والمساندة قولا وفعلا للعودة الطوعية للاجئين والنازحين داخليا الراغبين في العودة لمناطقهم الأصلية في مواقع امتيازات التنقيب عن البترول بالتشاور مع المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني.
13- على الشركات التي شهدت مناطق امتيازها نزوحا قسريا للسكان نتيجة للعنف بعد عام 1997 أن تلتزم علنا بالمبادرة أو توفير الدعم لتنفيذ خطة شاملة بموارد مالية كافية لتعويض ضحايا النزوح الناتج عن العنف في مناطق امتيازها بالاتفاق مع القادة المحليين والمجتمع المدني.

التقييم وإعداد التقارير

14- قبل اتخاذ أي قرار بالدخول في استثمارات، تعمل الشركة وعلى فترات منتظمة على تقييم آثار نشاطاتها على المجتمع وإسهاماتها في المجتمعات المحيطة بمناطق عملياتها والمجتمع على النطاق الأوسع، فيما يتعلق بالتنمية، السلام، الأمن، حقوق الإنسان بما في ذلك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية، مع التحسب لآثارها على الأمن الشخصي والاقتصادي للسكان، والصراعات وأشكال الخصومات المختلفة على الصعيدين المحلي والوطني وعلى تطبيق نصوص ومرامي اتفاقية السلام، وسيعتمد هذا التقييم على خبراء خارجيين والمجتمعات المحلية بمشاركة الحكومة ومنظمات المجتمع المدني وسيتضمن توصيات باتخاذ إجراءات والتشاور وتسوية النزاعات. وتلزم الشركة نفسها بإطلاع الآخرين من ذوي المصلحة على هذا التقييم وتنفيذ توصياته وتقويمه وتجديده بشكل منتظم.
15- تقدم الشركة تقريرا علنيا على أساس سنوي حول آثار نشاطها ونشاط شركائها الآخرين ومساهمتهم في التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان والبيئة. على أن يغطي التقرير كل الأسس المرجعية المشار إليها آنفاً بما في ذلك النجاح الذي حققته في تطبيق المبادئ الطوعية، وتقييما لبرنامج العمل الاقتصادي السلمي وواقع تنفيذ توصيات تقدير وتقييم الآثار.

التحالف الأوربي للبترول في السودان

ECOS P.O.Box 19318 3501DH Utrecht The Netherlands
Tel: +31 30 24 28 485 E-Mail: wesselink@paxchristi.nl
www.ecosonline.org